

Distr.: General
8 August 2022
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الحادية والأربعون

7-18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

موجز ورقات المعلومات المقدمة من الجهات صاحبة المصلحة بشأن فنلندا*

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

أولاً - معلومات أساسية

1- أعدّ هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16، مع مراعاة دورية الاستعراض الدوري الشامل. وهو ملخص لورقات المعلومات المقدمة من 22 جهة من الجهات صاحبة المصلحة⁽¹⁾ إلى الاستعراض الدوري الشامل، ويرد في شكل موجز تقييداً بالحد الأقصى لعدد الكلمات. ويتضمن فرعاً مستقلاً لمساهمة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة بناءً على تقيدها التام بمبادئ باريس. وروعت في إعداد التقرير نتيجة الاستعراض السابق⁽²⁾.

ثانياً - المعلومات المقدمة من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة بناءً

على تقيدها التام بمبادئ باريس

2- ذكر المركز الفنلندي لحقوق الإنسان أنه على الرغم من بعض التطورات الإيجابية لتقسيم المهام بشكل واضح بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، فإن تشظية هيكل حقوق الإنسان لا تزال مستمرة. فقد أنشئت هيكل جديدة دون إجراء تحليل كاف لتأثير هذه التغييرات على كفاءة الهياكل ووضوحها. وقد أدى ذلك إلى تداخلات وخلق ارتباك⁽³⁾. ودعا المركز الحكومة إلى تقييم التغييرات التي طرأت على الهيكل الوطني لحقوق الإنسان تقييداً شاملاً بغية تعزيز كفاءته وتماسكه⁽⁴⁾.

3- وأوصى المركز الحكومة بضمان تدابير طويلة الأجل، وتمويل كاف، وهيكل وموظفين لتعزيز تثقيف المعلمين في مجال حقوق الإنسان قبل الخدمة وأثناءها؛ وبالعامل بنشاط على تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان على جميع المستويات وتأمين ما يكفي من التدريب للموظفين العموميين ومختلف الأخصائيين (مثل أخصائيي الرعاية الصحية) في مجال حقوق الإنسان⁽⁵⁾.

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



- 4- ولاحظ المركز أن القطب الشمالي أخذ في الاحترار بمعدل أربعة أضعاف المتوسط العالمي. ولذلك آثار سلبية مباشرة وواضحة على أسلوب حياة الصاميين التقليدي، وسبل عيش الصاميين وثقافتهم. وقد يؤدي التأثير الأوسع نطاقاً لتغير المناخ، وآثاره على الأمن الغذائي، والهجرة العالمية على سبيل المثال، إلى صعوبات في إعمال حقوق الإنسان⁽⁶⁾.
- 5- وأوصى المركز بأن تكفل الحكومة التنسيق بين السلطات، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية، وإشراك المستويين المحلي والإقليمي، ولا سيما في تطوير هياكل الخدمات في تنفيذ الالتزامات الإقليمية والدولية لدى التصدي للعنف ضد المرأة. ودعا المركز الحكومة أيضاً إلى تأمين خدمات كافية يسهل الوصول إليها ويوفرها مهنيون متعددون وتكون مصممة وفقاً للاحتياجات الفردية وموزعة جغرافياً كي يستفيد منها ضحايا العنف العائلي والعنف ضد المرأة⁽⁷⁾.
- 6- ودعا المركز الحكومة إلى احترام حق الأطفال حاملي صفات الجنسين في تقرير شؤونهم، من خلال اتخاذ تدابير قانونية فعالة وغيرها من التدابير لحظر العمليات الجراحية غير الضرورية؛ وتحسين رفاه الشباب من المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وضمان بيئة تعليمية آمنة وتوفير خدمات ميسرة لأولئك الذين يعانون من العنف ومن مشاكل في الصحة العقلية⁽⁸⁾.
- 7- ولاحظ المركز وجود تباينات كبيرة بين مختلف المصالح الإدارية فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ولا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة يواجهون تحديات في إعمال حقوقهم. وقد حدد أمين المظالم البرلماني مراراً وتكراراً أوجه القصور، بما في ذلك أوجه القصور في إمكانية الوصول إلى أماكن العمل والخدمات، مثل مراكز الاقتراع، وعدم توافر الترتيبات التيسيرية المعقولة، وفرض قيود في أماكن الرعاية الخاصة على الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية فيما يتعلق بتقرير شؤونهم، وعدم إيلاء الاعتبار للاحتياجات الفردية في المناقصات التنافسية المتعلقة بالخدمات⁽⁹⁾.
- 8- ووفقاً لدراسة استقصائية أجراها المركز، رأى 48 في المائة من المجيبين أن احترام كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة قد تضاعف خلال السنوات السابقة، في حين رأى 34 في المائة من المجيبين تزايداً في أوجه التحامل⁽¹⁰⁾.
- 9- ودعا المركز الحكومة إلى العمل بنشاط على تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، وضمان الحماية القانونية الفعالة من التمييز في سوق العمل، وضمان ألا يستثنى القانون الجديد المتعلق بالخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة أولئك الذين تعزى إعاقتهم أساساً إلى الشيخوخة⁽¹¹⁾.
- 10- ودعا المركز الحكومة إلى ضمان إجراءات وسياسات هجرة منهجية تقوم على الحقوق، وتأخذ في الاعتبار أيضاً احتياجات الحماية الخاصة للمدافعين عن حقوق الإنسان كأولوية سياسية للحكومة، وإلى ضمان الاستمرار في إتاحة لم شمل الأسرة لجميع المستفيدين من الحماية الدولية دون تمييز⁽¹²⁾.

ثالثاً - المعلومات المقدّمة من الجهات الأخرى صاحبة المصلحة

ألف - نطاق الالتزامات الدولية⁽¹³⁾ والتعاون مع آليات حقوق الإنسان

- 11- أوصت الورقة المشتركة 2 بالتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 بشأن حقوق الشعوب الأصلية⁽¹⁴⁾.

- 12- ودعت الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية فنلندا إلى التصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية باعتبار ذلك مسألة ملحة على الصعيد الدولي⁽¹⁵⁾.
- 13- وأوصت الورقة المشتركة 2 الحكومة بضمان الرصد الحكومي والبرلماني المنتظم لحالة حقوق الإنسان في فنلندا، ومتابعة توصيات وأحكام هيئات الرصد الدولية، على أساس سنوي، على سبيل المثال. ودعت الورقة فنلندا إلى تأمين الموارد البشرية لمتابعة التوصيات الدولية لحقوق الإنسان في جميع الوزارات⁽¹⁶⁾.

باء - الإطار الوطني لحقوق الإنسان

1- الإطار الدستوري والتشريعي

- 14- حث مجلس أوروبا فنلندا على مراجعة تشريعاتها لضمان الحماية الفعالة للأطفال من حالات سوء المعاملة الصادرة عن موقع نفوذ معترف به⁽¹⁷⁾.
- 15- ودعت الورقة المشتركة 2 الحكومة إلى إصلاح قانون المتحولين جنسياً بحيث ينص على اعتراف قانوني سريع وشفاف وميسور يتيح لهم، ولا سيما للقصر منهم، حرية تقرير شؤونهم⁽¹⁸⁾.
- 16- ونصحت الورقة المشتركة 2 فنلندا باتخاذ خطوات تشريعية لضمان حق الأطفال حاملي صفات الجنسين في تقرير شؤونهم وفي السلامة البدنية والاستقلال البدني وحظر الجراحات التطبيعية غير الضرورية وغير التوافقية للأعضاء التناسلية وغيرها من التدخلات غير التوافقية وغير الضرورية طبياً لتغيير الخصائص الجنسية للأطفال (حاملي صفات الجنسين)⁽¹⁹⁾.
- 17- وأوصت الورقة المشتركة 2 بإصلاح قانون برلمان الصاميين على وجه السرعة لتنفيذ الحكمين الصادرين عن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2019)، وتعزيز تطبيق مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستتيرة في جميع التشريعات المتعلقة بحقوق الصاميين⁽²⁰⁾.
- 18- ودعت منظمة إنقاذ الطفولة - فرع فنلندا الحكومة إلى إصلاح قانون رعاية الطفل وإدماجه بشكل متسق في خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية مع إيلاء اهتمام خاص لتوفير خدمات رعاية الصحة العقلية⁽²¹⁾.
- 19- وأوصت الورقة المشتركة 2 الحكومة بإجراء إصلاح شامل للتشريعات والممارسات البلدية المتعلقة بالعمل الإدماجي للأشخاص ذوي الإعاقة في ورش محمية، مع الاعتراف بحقوقهم كعمال⁽²²⁾.

2- البنية الأساسية المؤسسية وتدابير السياسة العامة

- 20- أوصت الورقة المشتركة 3 بأن تكفل الحكومة أن يتمكن أمين المظالم المعني بعدم التمييز، بعد الإصلاح التشريعي، من رفع قضية تتعلق بالتمييز إلى المحكمة الوطنية لعدم التمييز والمساواة، التي ستكون لها ولاية تقييم التمييز في مكان العمل ومنح تعويضات لضحايا التمييز⁽²³⁾.
- 21- وأوصت الورقة المشتركة 2 الحكومة بإجراء تقييم متسق ومستمر لأثر جميع العمليات التشريعية وعمليات صنع القرار، بما في ذلك إعداد الميزانية الوطنية، على حقوق الإنسان؛ وتخصيص موارد بشرية كافية وإنشاء ولاية محددة لضمان تنفيذ السياسات المتعلقة بالحقوق الأساسية وحقوق الإنسان؛ وضمان اعتماد الحكومة المقبلة خطة عمل وطنية رابعة لحقوق الإنسان والحقوق الأساسية؛ وضمان التمويل الأساسي الكافي والطويل الأجل لمنظمات المجتمع المدني التي تعزز وترصد حقوق الإنسان داخل فنلندا⁽²⁴⁾.
- 22- ونصحت الورقة المشتركة 2 الحكومة بتأمين موارد كافية لتوفير التثقيف المنهجي في مجال حقوق الإنسان لموظفي الخدمة المدنية وصناع القرار في جميع الوزارات والمستويات الدنيا من الحكومة، بما في ذلك الإدارات الإقليمية الجديدة التي توفر خدمات رفاه⁽²⁵⁾.

جيم - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

1- تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان مع مراعاة القانون الدولي الإنساني الواجب التطبيق.

المساواة وعدم التمييز

23- لاحظت شبكة BCN أنه على الرغم من صدور العديد من التوصيات المتعلقة بالتصدي للعنصرية وكره الأجانب والتمييز الجنساني خلال الاستعراض الدوري الشامل السابق، فإن فهم نظام القيم الضمني والشائع الذي يدعمها ضروري لتحقيق نتائج أقوى وأكثر كفاءة⁽²⁶⁾.

24- وذكرت Demla ry أنه على الرغم من أن فنلندا لديها تشريع شامل لعدم التمييز، فإن وسائل الإعلام أفادت بانتشار التمييز على نطاق واسع في العمل على شكل ابتزاز⁽²⁷⁾ واتجار بالبشر، لا سيما في قطاع الخدمات المنخفض الأجر، مثل التنظيف والمطاعم. وبالإضافة إلى ذلك، لم يُمنح العديد من ضحايا الاتجار بالبشر تصريح إقامة رغم ضعف حالهم⁽²⁸⁾.

25- ودعت الورقة المشتركة 2 الحكومة إلى منح المحكمة الوطنية لعدم التمييز والمساواة تفويضاً بالتدخل في حالات التمييز في العمل، والبت في مسائل دفع مرتكب فعل التمييز تعويضاً مالياً للضحية؛ وإلى منح أمين المظالم المعني بعدم التمييز صلاحية التدخل في حالات التمييز في العمل، ورفع قضايا إلى المحكمة عن حالات المضايقة أو أي نوع آخر من التمييز ضد مجموعة من الأشخاص، دون تسمية ضحية بعينها⁽²⁹⁾.

26- ونصحت الورقة المشتركة 2 فنلندا بالسماح لضحايا التمييز الجنساني برفع قضاياهم إلى المحكمة بشكل مستقل، دون تدخل من أمين المظالم المعني بالمساواة، كما هو الحال بالنسبة لضحايا التمييز في إطار قانون عدم التمييز؛ وتعديل تعريف الترتيبات التيسيرية المعقولة في قانون عدم التمييز لضمان الامتثال لمعايير اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة⁽³⁰⁾.

27- وأوصت الورقة المشتركة 2 الحكومة بأن تكفل تمويل الجهود الرامية إلى مكافحة العنصرية تمويلياً كافياً وإعمال هذه الجهود بصورة منهجية في الهياكل والمؤسسات والسياسات القائمة، وتلقي الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين على جميع المستويات تدريباً منهجياً وإلزامياً بشأن الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان، بما في ذلك مكافحة التمييز وخطاب/جرائم الكراهية، واستعراض مضمون هذا التدريب ونوعيته بانتظام⁽³¹⁾.

28- وفيما يتعلق بتقرير جرائم الكراهية لعام 2020، أقر مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بجهود فنلندا لتحسين تسجيل جرائم الكراهية وآليات جمع البيانات وممارسات التعاون المحلية، فضلاً عن المعلومات المقدمة في سجلات الشرطة. بيد أن المكتب لاحظ أيضاً أن فنلندا ستستفيد من إذكاء وعي موظفيها في مجال العدالة الجنائية وبناء قدراتهم بشأن جرائم الكراهية⁽³²⁾.

إقامة العدل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب، وسيادة القانون

29- وأوصت الورقة المشتركة 2 فنلندا بضمان إجراء تحقيقات ومحاكمات فعالة وسريعة في جرائم الكراهية؛ وبمراجعة التشريعات القائمة المتعلقة بجرائم الكراهية لضمان امتثالها للمعايير الدولية؛ والتصدي السلطات لخطاب الكراهية والعنصرية وكره الأجانب، بما في ذلك من جانب شخصيات عامة، وإدانته بشدة⁽³³⁾.

30- وأوصت الورقة المشتركة 2 بإجراء تحقيق مستقل في مشروعية سجل أفراد الروما وضمان متابعته⁽³⁴⁾.

31- ولاحظت منظمة حماية الطفولة Kadotetut أن قضايا حماية الطفل تعالج في محكمة إدارية، حيث لا يمكن إجراء محاكمة عادلة في ظل الوضع الراهن، وأن هيئة رعاية الطفل تعد وثائقها الخاصة في هذه العملية، وتكتبها وتقدم نتائجها كأدلة. وذكرت المنظمة أن عدم المساواة بين الأطراف في

الإجراءات واضح. وأشارت إلى أنه ينبغي توضيح نظام الخبراء الأعضاء في المحكمة الإدارية على وجه الاستعجال، لأن الخبراء لديهم خلفية اجتماعية لكنهم يمارسون سلطة قضائية⁽³⁵⁾.

الحريات الأساسية

32- وذكر اتحاد AKL المعروف أيضاً باسم اتحاد المستتكفين ضميرياً، أن فنلندا لديها تجنيد إجباري للذكور وأن المجندين يجب أن يخدموا 165 أو 255 أو 347 يوماً. وإذا أكد المجند أن أسباباً جدية تتعلق بالضمير تمنعه من أداء الخدمة العسكرية، يمكنه التقدم بطلب للحصول على خدمة مدنية بديلة لمدة 347 يوماً (خدمة غير عسكرية) في حال استدعاء جنود الاحتياط أو خلال الخدمة العسكرية. وذكر الاتحاد أن طلبات الالتحاق بالخدمة غير العسكرية يجب أن تُقبل تلقائياً بموجب القانون⁽³⁶⁾.

33- ولاحظ أن المستتكفين ضميرياً الذين يرفضون أداء الخدمة العسكرية وغير العسكرية على السواء يُطلق عليهم اسم "المستتكفون استتكاماً تاماً" ويُحكم عليهم بالسجن لفترة تعادل نصف مدة خدمتهم غير العسكرية المتبقية. والحد الأقصى لفترة السجن هو 173 يوماً. ومنذ عام 2013، أُتيحَت الفرصة لجميع المستتكفين للتقدم بطلب الاستفادة من أحكام الاعتقال المنزلي تحت المراقبة⁽³⁷⁾.

34- وأوصى الاتحاد الحكومة بخفض مدة الخدمة المدنية البديلة إلى أقصر مدة (165 يوماً) أو إلى المدة المتوسطة للخدمة العسكرية (255 يوماً) بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ وضمن ألا تكون أي مجموعة أو لجنة تنظر في الخدمة المدنية البديلة للمستتكفين ضميرياً تحت سيطرة جهاز عسكري وضمن الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ وضمن ألا تكون الخدمة غير العسكرية في المستقبل عقابية من حيث طبيعتها ومدتها⁽³⁸⁾.

35- ونصح الاتحاد وحركة التصالح الدولية كذلك بتقديم معلومات كافية بشأن إمكانية التقدم بطلب للحصول على الخدمة غير العسكرية سواء في عملية التجنيد أو أثناء الخدمة العسكرية؛ والإفراج عن جميع المستتكفين ضميرياً المودعين في السجون أو قيد الاعتقال المنزلي تحت المراقبة؛ وإلغاء أي شكل آخر من أشكال معاقبة المستتكفين ضميرياً⁽³⁹⁾⁽⁴⁰⁾.

36- ولاحظت حركة التصالح الدولية أن المعلومات غير الكافية، والمتحيزة أحياناً، التي يتلقاها الشبان أثناء تجنيدهم أو قبله، تعني ضمناً أن المجندين لا يتلقون معلومات كافية عن بدائل الخدمة العسكرية⁽⁴¹⁾.

37- وأوصت الهيئة الدولية لضريبة الضمير والسلام الحكومة بإلغاء قرار فرض نفس متطلبات الخدمة البديلة على شهود يهوه؛ وخفض مدة الخدمة البديلة المطلوبة حتى تساوي المدة الأساسية للخدمة العسكرية؛ وتوفير خيارات مستقلة تماماً عن جهاز الأمن الوطني ومتوافقة مع جميع أسس الاعتراض⁽⁴²⁾.

38- وأوصت اللجنة كذلك بأن تلغي فنلندا من تشريعاتها أي إمكانية لسجن "المستتكفين استتكاماً تاماً" الذين يرفضون الخدمة العسكرية والخدمة البديلة المتاحة⁽⁴³⁾.

39- واقترحت منظمة Eltonvaalijat أن تعيد الحكومة تقييم سلطات الشرطة الخاصة بالإشراف على أنشطة تمويل المنظمات غير الحكومية وأن تضمن وجود نظام تحقيق خارجي مناسب في الحالات التي يزعم فيها أن الشرطة استخدمت سلطاتها الرقابية بشكل مريب. وشجعت المنظمة فنلندا على أن تحذو حذو البلدان التي أدخلت ما يسمى بـ "نموذج المراقبة المدنية" الذي يسمح للوكالات الخارجية بإجراء تحقيقات مستقلة في إجراءات الشرطة ويحولها لصلاحيات كبيرة تشمل ترتيب جلسات استماع إلزامية وإجراء مراقبة سرية. وتنتج هذه الوكالات الخارجية لضباط الشرطة الكشف بحرية أكبر عن سوء السلوك الداخلي وردع السلوك الواضح التحيز⁽⁴⁴⁾.

40- وأوصت منظمة Effi بأن تمتع فنلندا عن التطبيق التعسفي لقانون جمع التبرعات، كأن تمتع عن رفض منح تراخيص جمع التبرعات للمنظمات غير الحكومية بشكل انتقائي، وعن إساءة استخدام دعاوى المدنية، بوصفهما وسيلتين لقمع المشاركة العامة والنقاش والمناصرة الحاسمة لحقوق الإنسان؛ وإلغاء المواد التقييدية من قانون جمع الأموال التي تفرض حالياً عبئاً مفرطاً على المنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى جمع الأموال اللازمة لعملها من أجل الصالح العام؛ وإلغاء صلاحيات المجلس الوطني للشرطة الفنلندية وإدارات الشرطة المحلية التي تتيح لهما تقرير من يُسمح له بجمع الأموال، وكذلك السماح بأنشطة جمع التبرعات بمجرد الإخطار⁽⁴⁵⁾.

41- وذكرت المنظمة أن فنلندا ملزمة بتيسير ممارسة الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، ويشمل ذلك واجب تهيئة وصون بيئة تمكينية يمكن للمجتمع المدني أن يعمل فيها بحرية ودون خوف من أي مضايقة، بما في ذلك المضايقة القانونية، عند قيامه بعمله⁽⁴⁶⁾.

42- ولاحظت الورقة المشتركة 1 أن الكنيسة الإنجيلية اللوثرية في فنلندا والكنيسة الأرثوذكسية في فنلندا تتمتعان بوضع متميز بموجب القانون فيما يتعلق بالدولة. فوفقاً للمادة 76 من الدستور، لا يجوز للبرلمان الموافقة على تعديلات على قانون الكنيسة إلا باقتراح من الجمعية الكنسية للكنيسة الإنجيلية اللوثرية. واقترحت الورقة المشتركة 1 إلغاء الوضع الخاص للكنيسة الإنجيلية اللوثرية الفنلندية والكنيسة الأرثوذكسية الفنلندية فيما يتعلق بالدولة الفنلندية. ورأت الورقة المشتركة 1 وجوب معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة، بغض النظر عن الدين أو المعتقد، مع احترام حرية الدين والمنظور والضمير، وقالت إن ذلك يتطلب تعديلات تشريعية⁽⁴⁷⁾.

43- وذكرت الورقة المشتركة 1 أن تجريم التجديف يحد من حرية التعبير ودعت الحكومة إلى سحب القانون⁽⁴⁸⁾.

44- ورغم أن التجديف مدرج في القانون الجنائي في فنلندا، لا يمكن للدولة التدخل بشكل كامل في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان القائمة على أساس ديني في المؤسسات الدولية. إذ أن تفسير قوانين التجديف تعسفي للغاية في بلدان مختلفة⁽⁴⁹⁾.

الحق في الزواج والحياة الأسرية

45- ووفقاً لجمعية ILAry، قد لا تكون فنلندا ممثلة بالكامل لمواد الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وربما لا تكون ممثلة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، عندما يتعلق الأمر بالتنشئة المشتركة بعد الطلاق⁽⁵⁰⁾.

46- واعتبرت جمعية PPRY أن المحاكم والأخصائيين الاجتماعيين المسؤولين عن حماية الأطفال متحيزون، مما أدى إلى إبعاد عدد كبير للغاية من الآباء عن أطفالهم. وادعت أيضاً أن منهجية اتخاذ هذه القرارات تستند إلى معايير تعسفية وغير شفافة⁽⁵¹⁾.

47- وأشارت جمعية MJKL إلى بيانات تظهر عدم كفاية الاعتراف بالأبوة والمعاملة غير العادلة للآباء في مسائل الحضانة⁽⁵²⁾.

حظر جميع أشكال الرق، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص

48- وشددت الورقة المشتركة 2 على أن خطة العمل الجديدة لمكافحة الاتجار بالبشر (2021) حددت تدابير مهمة للتصدي لاستغلال العمالة، بما في ذلك زيادة الوعي لدى السلطات العامة والشركات الخاصة. بيد أن حصول ضحايا الاستغلال في العمل على الحماية القانونية محدود لعدم الاعتراف بهم دائماً كضحايا اتجار بالبشر، الذين يستفيدون من نظام مساعدة محدد⁽⁵³⁾.

49- وحثت Demla ry فنلندا على تخصيص موارد كافية لمنع التمييز والاستغلال والاتجار بالبشر، وضمان إجراء التحقيقات الواجبة في حالات الاستغلال والاتجار بالبشر⁽⁵⁴⁾. وطلبت تعزيز الخدمات المقدمة لضحايا الاتجار بالبشر⁽⁵⁵⁾.

50- ووجد مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن الإطار القانوني الفنلندي الخاص بمكافحة الاتجار بالبشر يحترم عموماً المعايير والتوصيات القانونية الدولية⁽⁵⁶⁾.

51- وأوصى فنلندا بتحسين تعريف "الاتجار بالبشر" الوارد في القانون الجنائي الفنلندي تمشياً مع أحدث التوجيهات الواردة في الأحكام التشريعية النموذجية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص؛ وضمان أن يشكل الاتجار الذي يرتكبه موظفون عموميون أثناء أدائهم لواجباتهم طرفاً مشدداً للعقوبة؛ والامتناع عن نقل معلومات عن الضحايا إلى سلطات إنفاذ القانون إلى أن تكتمل فترة التعافي والتفكير، ما لم يكن ذلك ضرورياً للغاية، في حالات محددة تحديداً ضيقاً؛ وإنشاء آلية وطنية واضحة للإحالة تنطوي على نظام لتحديد هوية الضحايا من قبل سلطات إنفاذ القانون ومقدمي الخدمات الاجتماعية لأغراض المساعدة والدعم⁽⁵⁷⁾.

الحق في الضمان الاجتماعي

52- ولاحظت الورقة المشتركة 2 أن الحكومة عينت لجنة برلمانية لتنفيذ إصلاح الضمان الاجتماعي على مدى فترتين انتخابيتين (2020-2027)، مما يوفر فرصة حاسمة لتعديل المشاكل الهيكلية التي تمنع الناس من التمتع الكامل بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، تطلب ذلك التزاماً قوياً من الدولة بتطوير النظام بما يتماشى مع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان⁽⁵⁸⁾.

53- ودعت الورقة المشتركة 2 الحكومة إلى ضمان أن يستند الإصلاح الجاري للضمان الاجتماعي إلى تقييم شامل لآثاره على حقوق الإنسان يركز بشكل خاص على وضع الفئات الأكثر عرضة لخطر الفقر والتهميش والتمييز، وضمان أن ينطوي على تدابير محددة للتخفيف من حدة هذا الخطر⁽⁵⁹⁾.

الحق في مستوى معيشي لائق

54- لاحظت منظمة Finnwatch ry أن الضمان الاجتماعي الأساسي لم يُرفع إلى مستوى كاف، وأن عدم كفاية استحقاقات الضمان الاجتماعي يعني أن بعض الناس يفتقرون إلى ما يكفي من الغذاء أو الدواء أو الرعاية الصحية بسبب نقص الموارد المالية⁽⁶⁰⁾.

55- وذكرت الورقة المشتركة 2 أن القانون الفنلندي ينص رسمياً على معاملة العمال الوطنيين والأجانب على قدم المساواة. بيد أنه لم يول اهتماماً كافٍ لضعف حال العمال المهاجرين، مثل العمال الزراعيين الموسميّين، الذين يتعرضون لممارسات استغلالية بسبب ضعف مهاراتهم اللغوية ووعيهم القانوني، فضلاً عن خوفهم من الانتقام أو فقدان الدخل أو الإقامة. وأبلغ عن انخفاض مفرد في أجور هؤلاء العمال فضلاً عن امتناع أرباب العمل عن دفعها⁽⁶¹⁾.

56- ووفقاً للورقة المشتركة 2، كان جامعو التوت البري مجموعة ضعيفة بشكل خاص من هؤلاء العمال، ومعظمهم من تايلاند أو أوكرانيا. وقد استُبعدوا من تدابير الحماية التي يوفرها قانون العمل عن طريق اعتبارهم متعهدين أو عاملين لحسابهم الخاص. ورغم أن القانون الجديد بشأن الوضع القانوني للأجانب من جامعي المنتجات الطبيعية (2021) يحظر، على سبيل المثال، فرض رسوم توظيف وفرض أداء مبالغ كبيرة مقابل توفير السكن لهؤلاء العمال، من غير الواضح كيف سيتم تطبيق القانون في الممارسة العملية. ولم ينص القانون على حد أدنى من الدخل، لمنع الممارسات الاستغلالية⁽⁶²⁾.

الحق في الصحة

57- ودعت منظمة إغاثة الأطفال إلى ضمان المشاركة النشطة والهادفة للأطفال والشباب، وخاصة الضعفاء منهم، في تنفيذ الإصلاح في الخدمات الصحية والاجتماعية، من خلال إشراكهم في تخطيط وتقديم الخدمات التي يستحقونها، في إطار دوائر خدمات الرفاه. وحثت أيضاً على التعاون مع منظمات المجتمع المدني العاملة مع الأطفال الذين يعيشون في أوضاع هشة ومن أجلهم، مثل الأطفال المودعين في مؤسسات الرعاية البديلة وعلى دعم هذه المنظمات⁽⁶³⁾.

58- وذكرت الورقة المشتركة 2 أن خدمات الرعاية الصحية الأولية ليست ميسورة ومتاحة للجميع على نحو متساو في جميع أنحاء البلد. وتوجد اختلافات كبيرة بين الأقاليم في توافر خدمات الصحة العقلية، إضافة إلى عدم كفاية الرعاية الوقائية. وقالت إن حالة الرعاية الصحية العقلية للأطفال والشباب مثيرة للقلق بشكل خاص وقد تفاقم بسبب جائحة كوفيد-19. ودعت الورقة المشتركة 2 الحكومة إلى تعزيز خدمات الصحة النفسية الأساسية وتيسير الوصول إليها، بما في ذلك الخدمات الوقائية للأطفال والشباب⁽⁶⁴⁾.

59- وشددت الورقة المشتركة 2 على عدم وجود تشريع يضمن حصول المهاجرين غير الشرعيين على الرعاية الصحية باستثناء الخدمات الصحية الطارئة، التي يحصلون عليها بشكل محدود في الممارسة العملية بسبب الرسوم المفروضة عليها. ودعت الورقة المشتركة 2 الحكومة إلى تعديل التشريعات بما يتيح توفير خدمات الرعاية الصحية الضرورية والمجانية لجميع المهاجرين غير النظاميين⁽⁶⁵⁾.

الحق في التعليم

60- وشددت شبكة BCN على الحاجة إلى توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للمعلمين، بما في ذلك الحاجة إلى منع إقصاء أي تلميذ، فضلاً عن الحاجة إلى الحد من التمييز ضد الأفراد، ولا سيما طلاب المهاجرين، والحد من العنصرية وكره الأجانب، وتركيز اهتمام المعلمين على طلاب المجموعات المعزولة وتحصيل التدريب الكافي للقيام بذلك⁽⁶⁶⁾.

61- وحثت الشبكة الحكومة على تغيير المناهج الدراسية بحيث لا يبقى التعليم مركزاً على أوروبا⁽⁶⁷⁾، وتوفير الدعم الكافي لأطفال الطبقات الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة⁽⁶⁸⁾، والتعجيل في توفير إمكانية وصول الأطفال ذوي الإعاقة إلى جميع المدارس⁽⁶⁹⁾.

62- ونصحت الورقة المشتركة 2 الحكومة بإصلاح مناهج تدريب المعلمين لتشمل تثقيفاً أكثر شمولاً وحدثة في مجال حقوق الإنسان، بما يتماشى مع المعايير الدولية والإقليمية⁽⁷⁰⁾.

63- وأوصت منظمة إنقاذ الطفولة - فرع فنلندا الحكومة بتقديم ضمانات بأن يشمل التثقيف في مجال حقوق الإنسان وخطط المساواة وعدم التمييز في جميع المؤسسات التعليمية الرصد المنهجي والإجراءات المتسقة ضد العنصرية والتمييز وتعزيز المساواة بين الفئات الضعيفة من الأطفال، بمن فيهم الأطفال والشباب من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى⁽⁷¹⁾.

التنمية والبيئة والأعمال التجارية وحقوق الإنسان

64- وذكرت منظمة Finnwatch ry أن فنلندا لم تستخدم جميع الوسائل المتاحة لها لضمان أن تكون الضرائب عادلة وتدرجية، ولكنها اتخذت خطوات بأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة لضمان إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واقرحت زيادة الإيرادات الضريبية بشكل كبير، من خلال سد الثغرات التي تسمح بالتهرب الضريبي، بما يتماشى مع توصيات الخبراء⁽⁷²⁾.

2- حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

النساء

- 65- أبلغت منظمة Finnwatch ry أنه على الرغم من التزام فنلندا باتفاق اسطنبول، على النحو الذي أثير خلال الاستعراض الدوري الشامل الأخير، لم يتم توفير الموارد الكافية لخطة العمل الرامية إلى الحد من العنف ضد المرأة. وظلت تدابير التصدي للعنف الجنساني تعاني من نقص منهجي في الموارد⁽⁷³⁾.
- 66- وأوصت Demla ry بأن تجري الحكومة تدقيقاً صارماً في الموارد اللازمة لتأمين أماكن كافية في الملاجئ، فضلاً عن توفير أشكال أخرى من الدعم والخدمات الاجتماعية لضحايا العنف ضد المرأة؛ وتوفير التدريب للشرطة والمسؤولين الآخرين على تحديد هوية الضحايا وعلى اتخاذ إجراءات وقائية بكفاءة؛ وضمان الإجراءات القانونية الواجبة للضحايا⁽⁷⁴⁾.
- 67- ورأت Demla ry أن أفضل سبيل للوفاء بالتزامات فنلندا في مجال حقوق الإنسان، هو سن حكم منفصل في قانون العقوبات يجرم الزواج القسري، يمكن فيه النظر بشكل كامل في جميع السمات الخاصة للزواج القسري⁽⁷⁵⁾.
- 68- وشددت Demla ry على أن ضحايا الزواج القسري كثيراً ما يجدون أنفسهم في حالة ضعف وتبعية، وبالتالي فإن الحكم الذي يجرم الزواج القسري لا يمثل وحده إصلاحاً كافياً لمساعدة ضحايا الزواج القسري وتحسين الحماية القانونية⁽⁷⁶⁾.
- 69- وأوصى مجلس أوروبا فنلندا بتعزيز تطبيق منظور جنساني في تنفيذ اتفاقية اسطنبول، بما في ذلك أحكامها المتعلقة بالعنف العائلي؛ واتخاذ تدابير لضمان تنفيذ أحكام اتفاقية اسطنبول دون تمييز، ووضع خطة منسقة طويلة الأجل تضع حقوق الضحايا في صميم جميع التدابير الرامية إلى تنفيذ اتفاقية اسطنبول بكاملها، مع إيلاء الأهمية الواجبة لجميع أشكال العنف ضد المرأة⁽⁷⁷⁾.

الأطفال

- 70- وأوصت منظمة إنقاذ الطفولة - فرع فنلندا الحكومة بحظر احتجاز الأطفال المهاجرين، من خلال وضع بدائل لاحتجاز الأطفال وأفراد أسرهم⁽⁷⁸⁾؛ والحد من العقوبات التي تعيق لم شمل الأسرة⁽⁷⁹⁾؛ ومعالجة فقر الأطفال من خلال تزويد الأسر بفرص العمل والموارد المالية الكافية والضمان الاجتماعي⁽⁸⁰⁾.
- 71- وأوصت منظمة إغاثة الأطفال الفنلندية الحكومة بضمان أن تكون حقوق الطفل والسياسات الصديقة للطفل في صميم إصلاح الخدمات الصحية والاجتماعية، بحيث لا يتم استبعاد الأطفال والأسر التي تعاني من أوضاع هشة وتتاح لهم الاستفادة من خدمات عالية الجودة⁽⁸¹⁾.
- 72- ونصحت المنظمة الحكومة بجعل ممارسات الحماية القانونية للأطفال والشباب أكثر وضوحاً وسهولة وفعالية كجزء من إصلاح الخدمات الصحية والاجتماعية من أجل ضمان سهولة وصول الأطفال، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة، إلى خدمات الحماية القانونية وإطلاعهم عليها بشكل كاف⁽⁸²⁾.
- 73- وأشارت منظمة Voimakivi إلى أن عدد الأطفال والمراهقين المنفصلين عن أسرهم والذين كانوا يعيشون في أماكن رعاية بديلة خلال عام 2019 بلغ 18 928، وفقاً لوكالة الصحة العامة، وأن هناك نمواً مطرداً في حالات الطوارئ وحالات حضانة الأطفال في فنلندا خلال السنوات الـ 30 الماضية⁽⁸³⁾.
- 74- وذكرت المنظمة أن الحضانة، وإن كانت ضرورية في بعض الأحيان، أصبحت عملاً تجارياً ضخماً في السنوات الأخيرة وأن إحدى نتائج هذه الظاهرة تمثلت في تشويه مجال حماية الطفل وأخلاقيات صنع القرار⁽⁸⁴⁾.

75- وأُعربت عن قلقها إزاء الإيداع الطارئ للأطفال، الذي زعمت أنه أُستُخدم أحياناً في حالات كان من الممكن حلها بإجراءات أكثر اعتدالاً، بما في ذلك عن طريق دعم الأسر وتوجيهها في المنازل أو تزويدها بخدمات رعاية صحية كافية⁽⁸⁵⁾.

76- ولاحظت منظمة Kadotetut أن أمين المظالم المعني بالأطفال قدم تقريراً إلى البرلمان عن وضع الأطفال وإعمال حقوقهم في فنلندا في الفترة 2018-2021، تحدث فيه عن العنف الممارس على الأطفال، لكنه لم يشير إلى العنف ضد الأطفال المودعين في مؤسسات وعن حالات الانتحار وسوء معاملة الأسر التي لديها أطفال. وينبغي أن يكون الشروع في استعراض الحالة الراهنة للرعاية البديلة مسألة ملحة بالنسبة للحكومة، وينبغي لأمين المظالم المعني بالأطفال أن يدافع عن جميع الأطفال، ولا سيما الأطفال الضعفاء في دور الرعاية البديلة⁽⁸⁶⁾.

77- وحث مجلس أوروبا فنلندا على اتخاذ ما يلزم من تدابير تشريعية أو إي تدابير أخرى لإنشاء أو تعيين آليات لجمع البيانات أو تعيين جهات تنسيق على الصعيدين الوطني أو المحلي، بالتعاون مع المجتمع المدني، من أجل مراقبة وإجراء تقييم، من حيث تجميع البيانات الكمية، لظاهرة الاستغلال والاعتداء الجنسيين ضد الأطفال بشكل عام، وبخاصة حالات الاعتداء الجنسي المرتكبة من جهات يفترض أنها محل ثقة⁽⁸⁷⁾.

78- ورأى مجلس أوروبا أنه ينبغي لفنلندا أن تنشئ نظاماً وطنياً أو محلياً لتسجيل بيانات قائمة على حالات متعلقة بالاعتداء الجنسي على الأطفال من جهات يفترض أنها محل ثقة في مختلف القطاعات التي يحتمل أن تكون على اتصال بالأطفال الضحايا في مثل هذه الحالات؛ وينبغي إعمال نظم جمع البيانات الإدارية هذه بما يسمح بمقارنة البيانات التي جمعت على الصعيد الوطني والتحقق منها وتجنب الازدواجية⁽⁸⁸⁾.

كبار السن

79- ولاحظت الورقة المشتركة 2 عدم كفاية الرعاية السكنية لكبار السن وأن إمكانية الحصول عليها محدودة بسبب ارتفاع التكاليف. وبالنظر إلى أوجه القصور الكبيرة في بعض دور الرعاية السكنية المملوكة للقطاع الخاص، اضطرت السلطات إلى إغلاق عدد من الوحدات. ومثل إقرار قانون يخصص 0,7 موظف كحد أدنى لكل مقيم في الرعاية السكنية المكثفة والرعاية المؤسسية الطويلة الأجل تقدماً محموداً. ومع ذلك، لا بد من توجيه الموارد لرصد نوعية الرعاية والعلاج، بالإضافة إلى المتطلبات العديدة. ودعت الورقة المشتركة 2 الحكومة إلى تخصيص موارد كافية لمراقبة الرعاية السكنية لكبار السن، كماً ونوعاً⁽⁸⁹⁾.

الأشخاص ذوي الإعاقة

80- وذكرت الورقة المشتركة 2 أن السلطات والجهات التعليمية وأرباب العمل ومقدمي السلع والخدمات مطالبون بتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة حسب الحاجة. ويشكل الحرمان من هذه الترتيبات التيسيرية تمييزاً بموجب قانون عدم التمييز. غير أن تعريف الترتيبات التيسيرية المعقولة يفسر تفسيراً ضيقاً جداً لدرجة أنه لا يعكس على النحو الواجب متطلبات اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة⁽⁹⁰⁾.

81- ولاحظت الورقة المشتركة 2 أن 3 في المائة فقط من الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية (أي 400-500 من أصل 25 000) انخرطوا في عمل مدفوع الأجر. وفي السياسة الحكومية، يُنظر عادة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة على أنهم متلقون للاستحقاقات الاجتماعية وليس مشاركين محتملين في سوق العمل، ويقدم عدد قليل من البلديات خدمات التوظيف المدعوم والتدريب على العمل، مما يتيح للأشخاص ذوي الإعاقة الالتحاق بعمل مدفوع الأجر⁽⁹¹⁾.

82- ورأت الورقة المشتركة 2 أن آلاف الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية في فنلندا ينخرطون في أعمال إدماجية داخل ورش محمية، وهي أعمال تتم في أماكن عمل محمية تديرها البلديات، أو في أماكن عمل عادية. ولا يستند هذا النوع من العمل على عقد عمل، وبدلاً من الراتب، يتلقى المشاركون أجراً تحفيزياً يبلغ في المتوسط 5 يورو في اليوم. وهم يفتقرون إلى الاستحقاقات القانونية المتصلة بالعمل مثل الإجازات السنوية والمرضية والمعاشات التقاعدية ورعاية الصحة المهنية⁽⁹²⁾.

الشعوب الأصلية

83- وأوصت الورقة المشتركة 2 الحكومة بإعمال الحقوق اللغوية والثقافية للصاميين، بما في ذلك عن طريق توفير التعليم والتعلم المبكر، والخدمات الصحية والاجتماعية باللغات الصامية، وتوفير هذه الخدمات كذلك للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، داخل موطن الصاميين وخارجه؛ وتأمين الوسائل المالية وغير المالية لمواصلة الدعم النفسي والاجتماعي للشعب الصامي أثناء وبعد عملية الحقيقة والمصالحة⁽⁹³⁾.

المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين

84- أوصت الورقة المشتركة 3 بأن تضع الحكومة خطة عمل شاملة لحماية الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى في فنلندا وتوفير الموارد الكافية لتنفيذ هذه الخطة. وينبغي أن تحدد خطة العمل السلطات المسؤولة كما يجب رصد تنفيذها⁽⁹⁴⁾.

85- وأوصت الورقة المشتركة 3 الحكومة بتعزيز الحوار والتعاون بين الشرطة ومنظمات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى من أجل تعزيز الثقة وإزالة العقبات التي تحول دون الإبلاغ عن الحوادث؛ وإدراج التطوير والبحث في مجال جمع البيانات المتعلقة بحياة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى في خطة العمل الشاملة بهدف حماية حقوقهم الأساسية وحقوق الإنسان الخاصة بهم⁽⁹⁵⁾.

86- ودعت منظمة إنقاذ الطفولة - فرع فنلندا الحكومة إلى الاعتراف بحقوق الأطفال الأكثر ضعفاً، بما في ذلك الأطفال من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى، والمضي قدماً في خطة عمل وطنية شاملة تركز على حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى، بما في ذلك الأطفال وعلى حمايتهم⁽⁹⁶⁾.

87- ورأت Demla ry أيضاً ضرورة توفير الاعتراف القانوني بنوع الجنس للقصر من أجل إعمال حقوق الطفل وتعزيز مبادئ مصالح الطفل الفضلى وحقه في تقرير شؤونه. وقالت إن تغيير المعلومات الجنسانية في سجل السكان له قيمة مطلقة بالنسبة للشخص الذي لا يشعر بأن جنسه عند الولادة يتوافق مع تجربته الجنسانية الخاصة. ويجب أن يكون نوع الجنس مجرد مسألة إخطار تستند إلى تجربة الشخص الخاصة بالجنس⁽⁹⁷⁾.

المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء

88- ولاحظت Demla ry أن هناك عدداً كبيراً من الأشخاص الذين لا يحملون وثائق ثبوتية في فنلندا، بينهم أطفال، ولم تستوف عملية لجوئهم متطلبات الإجراءات القانونية الواجبة. وخلص العديد من الدراسات إلى أن قرارات الحكومة الفنلندية في عامي 2015 و2016 فككت إجراءات اللجوء الفنلندية بطريقة أدت إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وأدخلت عدة تغييرات على قانون الأجانب وتراجع

الضمان القانوني، مما أسفر عن عواقب وخيمة. وألغيت الحماية الإنسانية من قانون الأجانب وأضعفت الحماية القانونية لملتسمي اللجوء بتغيير الأحكام المتعلقة بالمساعدة القانونية⁽⁹⁸⁾.

89- وذكرت Demla ry كذلك أن هناك ضغوطاً سياسية على أنشطة السلطات المستقلة، مما أدى إلى عدم التحقيق في الحالات بشكل فردي وفقاً للقانون. ومثل ذلك انتهاكاً كبيراً ليس فقط للحماية القانونية لمقدمي الطلبات، بل وأيضاً لسيادة القانون في فنلندا. وقد اتخذت الحكومة خطوات وأدخلت تصحيحات على أحكام المساعدة القانونية لطالبي اللجوء. ورأت Demla ry وجوب سن قانون منفصل لتسوية وضع إقامة الأشخاص الذين وصلوا إلى فنلندا قبل عام 2017 وما زالوا دون تصريح إقامة⁽⁹⁹⁾.

90- وحثت Demla ry الحكومة على ضمان حماية أفضل لمجموعات المهاجرين المعرضة للاستغلال⁽¹⁰⁰⁾.

91- وذكرت أن ثمة حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات فورية لضمان حماية الفئات الضعيفة من المهاجرين⁽¹⁰¹⁾، وإلى قوانين تشريعية جديدة لضمان حقوق العاملين في مجال اقتصاد المنصات الرقمية وأغلبهم من المهاجرين في فنلندا؛ وإلى ضمان تنفيذ قانون عدم التمييز وخاصة في أسواق العمل الفنلندية.

Notes

¹ The stakeholders listed below have contributed information for this summary; the full texts of all original submissions are available at: www.ohchr.org (one asterisk denotes a national human rights institution with A status).

Civil society

Individual submissions:

CPTI-IFOR	Conscience and Peace Tax International, Grand Lancy, (Switzerland);
AI	Amnesty International, London (United Kingdom);
AKL	Aseistakieltäytyjäliitto, Helsinki, (Finland);
BCN	The Stichting Broken Chalk, Amsterdam, (Netherlands);
Civix	Civix, Multia (Finland);
Demla ry	Oikeuspoliittinen yhdistys Demla ry - Legal policy association in Finland, Helsinki (Finland);
ECLJ	European Centre for Law and Justice, Strasbourg (France);
Effi,	Electronic Frontier Finland, Vantaa, (Finland);
Elonvaalijat	Elonvaalijat ry, Helsinki (Finland);
FW	Finnwatch ry, Helsinki, (Finland);
ICAN	International Campaign to Abolish Nuclear Weapons, Geneva, (Switzerland);
IFOR	International Fellowship of Reconciliation, Utrecht (Netherlands);
ILAry	Isat lasten asialla Assoc., Helsinki (Finland);
Kadotetut lapset	Kadotetut lapset, Kerava (Finland);
MJKL	Miesjärjestöjen keskusliitto ry, Helsinki (Finland);
PPRY	Perheiden Parhaaksi Ry, Espoo (Finland);
SC Finland	Save the Children Finland, Helsinki (Finland);
SOS CV Children	SOS Children's Villages Finland, Helsinki (Finland);
Voimakivi ry.	Lapsiperheiden tuki Voimakivi ry, Helsinki (Finland);
VAL ry	The Union of Freethinkers of Finland, Helsinki (Finland).

Joint submissions:

JS1	Joint submission 1 submitted by: VAL ry, The Union of Freethinkers of Finland, Helsinki (Finland);
JS2	Joint submission 2 submitted by: FIDH, International Federation for Human Rights, Paris (France);
JS3	Joint submission 3 submitted by: Seta, Trasek Coalition of NGO's for UPR- Finland, Helsinki (Finland).

National human rights institution:

The Centre	Finnish Human Rights Centre, Helsinki (Finland).
------------	--

Regional intergovernmental organizations:

CoE	The Council of Europe, Strasbourg (France);
OSCE-ODIHR	Office for Democratic Institutions and Human Rights/Organization for Security and Co-operation in Europe, Warsaw (Poland).

² See A/HRC/36/8 and A/HRC/36/8/Add.1, and A/HRC/36/2.

- ³ The Centre, para. 1.
- ⁴ The Centre, para. 3.
- ⁵ The Centre, para. 13.
- ⁶ The Centre, paras. 32–33.
- ⁷ The Centre, para. 24.
- ⁸ The Centre, para. 27.
- ⁹ The Centre, para. 14.
- ¹⁰ The Centre, para. 15.
- ¹¹ The Centre, para. 17.
- ¹² The Centre, para. 31.
- ¹³ The following abbreviations are used in UPR documents:
- | | |
|------------|--|
| ICERD | International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination; |
| ICESCR | International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights; |
| OP-ICESCR | Optional Protocol to ICESCR; |
| ICCPR | International Covenant on Civil and Political Rights; |
| ICCPR-OP 1 | Optional Protocol to ICCPR; |
| ICCPR-OP 2 | Second Optional Protocol to ICCPR, aiming at the abolition of the death penalty; |
| CEDAW | Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women; |
| OP-CEDAW | Optional Protocol to CEDAW; |
| CAT | Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment; |
| OP-CAT | Optional Protocol to CAT; |
| CRC | Convention on the Rights of the Child; |
| OP-CRC-AC | Optional Protocol to CRC on the involvement of children in armed conflict; |
| OP-CRC-SC | Optional Protocol to CRC on the sale of children, child prostitution and child pornography; |
| OP-CRC-IC | Optional Protocol to CRC on a communications procedure; |
| ICRMW | International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families; |
| CRPD | Convention on the Rights of Persons with Disabilities; |
| OP-CRPD | Optional Protocol to CRPD; |
| ICPPED | International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance. |
- ¹⁴ JS2, para. 2.4.
- ¹⁵ ICAN, p. 1.
- ¹⁶ JS2, para. 1.1.
- ¹⁷ CoE, p. 8.
- ¹⁸ JS2, para. 2.2.
- ¹⁹ JS2, para. 2.2.
- ²⁰ JS2, para. 2.4.
- ²¹ SCFinland, para. 4.2.1.
- ²² JS2, para. 4.3.
- ²³ JS3, pp. 2, 3.
- ²⁴ JS2, para. 1.1.
- ²⁵ JS2, para. 1.2.
- ²⁶ BCN, para. 21.
- ²⁷ Demla ry, para 7.
- ²⁸ Demla ry, para. 7.
- ²⁹ JS2, para. 2.
- ³⁰ JS2, para. 2.
- ³¹ JS2, para. 2.1.
- ³² OSCE-ODIHR, para. 12.
- ³³ JS2, para. 2.1.
- ³⁴ JS2, para. 2.3.
- ³⁵ Kadotetut, p. 5.
- ³⁶ AKL, para. 3.
- ³⁷ AKL, para. 19.
- ³⁸ AKL, para. 30.
- ³⁹ AKL, para. 30. See also IFOR, p. 9.
- ⁴⁰ IFOR, p. 9.

-
- 41 IFOR, pp. 4–5.
42 CPTI-IFOR, p. 5.
43 CPTI-IFOR, p. 5.
44 Elonvaalijat, pp. 5–6.
45 Effi, p. 5.
46 Effi, p. 5.
47 JS1, pp. 1–2.
48 JS1, p. 2.
49 JS1, p. 2.
50 ILAry, p. 1. See also PPRY, p. 3.
51 PPRY, p. 1.
52 MJKL, para. 23.
53 JS2, para 4.3.
54 Demla ry, para. 7.
55 Demla ry, para. 7.
56 OSCE-ODIHR, p. 2.
57 OSCE-ODIHR, p. 2.
58 JS2, para. 4.1.
59 JS2, para. 4.1.
60 FW, para. 7.
61 JS2, para. 4.3
62 JS2, p. 10.
63 SOS Children, p. 6.
64 JS2, para. 4.2.
65 JS2, para. 4.2.
66 BCN, para. 21.
67 BCN, para. 21.
68 BCN, para. 27.
69 BCN, para. 28.
70 JS2, para. 1.2.
71 SCFinland, para. 2.2.
72 FW, para. 8.
73 FW, para. 7.
74 Demla ry, para. 5.
75 Demla ry, para. 1.
76 Demla ry, para. 2.
77 CoE, p. 6, “Istanbul Protocol” annex.
78 SCFinland, para. 5.2.1.
79 SCFinland, para. 2.2.3.
80 SCFinland, para. 6.2.1.
81 SOS CV Finland, p. 6.
82 SOS CV Finland, p. 6.
83 Voimakivi ry, p. 1.
84 Voimakivi ry, p. 1.
85 Voimakivi ry, p. 1.
86 Kadotetut, p. 6.
87 CoE, p. 8.
88 CoE, p. 8.
89 JS2, para. 4.2.
90 JS2, para. 2.
91 JS2, para. 4.3.
92 JS2, para. 4.3.
93 JS2, para. 2.4.
94 JS3, para. 1.
95 JS3, p. 3.
96 SCFinland, para. 2.2.3.
97 Demla ry, para. 11.
98 Demla ry, para. 9.
99 Demla ry, para. 9.
100 Demla ry, para 7.
101 Demla ry, para 7.
-